

الفصل الثاني

المشكلة الاقتصادية

1-أسباب و خصائص المشكلة الاقتصادية

إن مجال علم الاقتصاد - كما رأينا في فقرة سابقة - يتحدد بشكل أساسي في دراسة النشاط الاقتصادي للإنسان الذي يهدف لإشباع الحاجات الإنسانية على السلع والخدمات . وهذا النشاط يركز على سببين أساسيين يؤلفان فيما بينهما نقطة الارتكاز في وجود علم الاقتصاد:

السبب الأول : هو أن حاجات المجتمع بأفراده ومؤسساته على السلع والخدمات غير محدودة ولا يمكن إشباعها نهائياً .
السبب الثاني : هو أن الموارد الاقتصادية ، أو الإمكانيات المتاحة لإشباع هذه الحاجات محدودة أو نادرة نسبياً .

إن حاجات الإنسان متعددة ومتعددة و لا يكن حصرها ، فكلما وصل الإنسان إلى مستوى معين في إشباع بعضها ظهرت له حاجات أخرى يجب عليه من جديد العمل على تلبيتها ، ولا يمكن أن يصل الإنسان إلى حد الإشباع التام، أي التوصل إلى الاستجابة الكاملة لحاجاته جميعاً . بالمقابل فإن الموارد المتاحة واللازمة لإنتاج السلع والخدمات محدودة مقارنة بالحاجات المطلوب إشباعها.

صحيح أن تقدم القوى المنتجة وتطور الحضارة والعلم (اللذان هما نتاج سعي الإنسان لإشباع حاجاته) يخلقان وسائل إضافية لإشباع الحاجات ، لكن بالوقت نفسه يخلقان حاجات جديدة ، كما يطوران الحاجات القديمة بأشكال جديدة . لقد تقدمت المجتمعات في كثير من البلدان وارتفع مستواها الاقتصادي والمادي ولكنها ما تزال تواجه مشكلة الندرة الاقتصادية، فالتقدم الاقتصادي لا يزيل هذه المشكلة ، ولكن يغير من درجة حدتها فقط . فوتيرة تطور الحاجات الإنسانية تبقى أسرع من وتيرة تطور وسائل إشباعها. فالإنسان لا يستطيع إذاً إشباع حاجاته كلها معاً من خلال الموارد المتاحة المحدودة. هذا الأمر يفرض على الإنسان وبالتالي على المجتمع أن يؤخر إشباع بعض حاجاته أو

يستغني عنها نهائياً ، وفي هذه الحالة لابد للمجتمع من أن يحدد الحاجات التي يفضل إشباعها أولاً ويبين الحاجات التي لا مانع من تأخيرها أو حتى الاستغناء عنها نهائياً . كما يجب على المجتمع أن ينظم استعمال موارده بحيث تحقق له إشباع الحد الأقصى من الحاجات . إن عملية الموازنة بين الموارد و الحاجات وتقديم بعضها وتأخير بعضها الآخر، وتنظيم استعمال الموارد من أجل إشباع الحاجات يؤلف ما يسميه الاقتصاديون (المشكلة الاقتصادية) ولا تنشأ هذه المشكلة إلا بسبب زيادة الحاجات عن الموارد المتاحة لإشباعها. وتتجلى هذه المشكلة الاقتصادية من خلال الخصائص التالية:

A - الندرة النسبية : وهي السبب الرئيس لوجود المشكلة الاقتصادية، وحينما تزول الندرة الاقتصادية تختفي المشكلة الاقتصادية. والندرة الاقتصادية هي صفة نسبية تتحقق عندما يكون المقدار المطلوب من شيء ما أكثر من المقدار المتوافر منه في وقت الحاجة إليه. فالأفراد لا يمكنهم الحصول على كل ما يريدون من كل شيء، إذ إن معظم الأفراد يرغب في أن يكون لديه وقت أطول للراحة والاستمتاع وممارسة الهوايات، كما يتمنون أيضاً أن يكون لديهم ثروة أكثر ومدخرات أكبر و سلع استهلاكية أوفر. ومع ذلك فكل هذه الأشياء إما نادرة أو تتطلب استخدام موارد إنتاج نادرة، فهي تتعارض مع بعضها بعضاً، فكيف إذاً يمكن الاستمتاع بوقت للراحة وفي الوقت نفسه جمع ثروة أكبر؟ وكيف يمكن زيادة الاستهلاك الحالي وفي الوقت نفسه الذي يتم فيه زيادة المدخرات؟ إن الإجابة هي أن ذلك غير ممكن وهذا يقود إلى الخاصة الثانية وهي انقضاء إحدى هذه الحاجات واختيارها. وعملية الاختيار هذه تقتضي التضحية أو التنازل عن الحاجات الأخرى كلياً أو جزئياً وهذه هي الخاصة الثانية . ولكن قبل شرح هاتين الخاصتين لابد من الإشارة إلى أن الندرة والفقر ليست شيئاً واحداً .

فالفقر يتضمن حداً معيناً من الاحتياجات الأساسية، سواء كان ذلك من الناحية المطلقة أم النسبية . وتحقيق هذا المستوى المعين من الاحتياجات الأساسية يعني زوال الفقر . وعلى العكس ، فغياب الندرة لا يعني الحصول على قدر من الاحتياجات الأساسية، ولكن يعني هذا إمكانية امتلاك الأفراد لكل ما يرغبون فيه من كل السلع . فالفقر لا يخضع على الأقل للقياس الموضوعي، ولكن هناك اختياراً موضوعياً لتحديد ما إذا كانت السلعة نادرة أم لا، فالسلعة النادرة هي تلك السلعة التي يدفع الناس فيها شيئاً



ما من أجل الحصول عليها. فالمعركة ضد الفقر يمكن كسبها ، إلا أن المعركة ضد الندرة كما هو واضح مازالت شاقة بصورة جلية.

B- الانتقاء والاختيار : بما أن الموارد أقل من الحاجات ، لذلك لابد من انتقاء الحاجات التي يجب إشباعها أولاً ، فتقدّم الحاجات الأساسية وبعد إشباعها يأتي دور الحاجات الثانوية، وبعدها تأتي الحاجات الأقل أهمية وهكذا أي أن الفرد أو المجتمع يقوم بوضع سلم تفضيل ويشبع رغباته وحاجاته وفقاً لهذا السلم.

C- التضحية : إن هذه الخاصية ناشئة عن وجود الخاصتين السابقتين . إذ يتوجب على الشخص الذي تقل موارده عن تلبية حاجاته كلها أن يضحي ببعض هذه الحاجات ويحرم نفسه منها وذلك في سبيل تأمين الحاجات التي تأتي في سلم الأفضلية .

إن اختيار فعل شيء معين يعني في الوقت نفسه اختيار عدم فعل شيء آخر. حيث إن اختيار الفرد قضاء بعض الوقت لقراءة كتاب معين يكون في الوقت نفسه اختياراً بعدم حضوره حفلٍ أو الاستماع لمحاضرة ، أي أن الأشياء كلها يجب التنازل عنها بسبب اتخاذ قرار القراءة (تكلفة الفرصة البديلة) .

2- الحاجات الإنسانية

الحاجات هي مجموع الضرورات الطبيعية و الاجتماعية (الغذاء، السكن، الملابس، الأمن، المعرفة.... الخ) اللازمة للحياة المادية وغير المادية للإنسان في المجتمع. إن حاجات الإنسان كثيرة ومتنوعة، بعضها ذو طبيعة حياتية وبعضها ذو طبيعة اجتماعية. فلنكن يعيش الإنسان يجب أن يأكل ويشرب ويلبس ولكي يحمي نفسه من العوامل الطبيعية وليجد الراحة المطلوبة بعد العمل اليومي كان عليه أن يبني المساكن ، ولكي يحافظ على جنسه قامت العائلة و تربية الأطفال . كما كان عليه أن يلبي عدداً آخر من الحاجات التي يمكن تسميتها بشكل عام بالحاجات الثقافية والفكرية، كما هي الحال بالنسبة للحاجات العملية والفنية والأدبية الخ .

إن الحاجات دائمة، وفي كل لحظة يجب على كل إنسان التمكن من إشباعها، وعندما يعجز عن تحقيق ذلك فيشعر بالحرمان و العوز .



وعموماً كان هناك اتجاه للتفريق بين الحاجات الطبيعية التي هي ضرورية للطبيعة الإنسانية ، أي إن إشباعها ضرورة لبقاء الحياة . و بين الحاجات التاريخية التي خلقت وأضيفت نتيجة للحياة المشتركة للإنسان في المجتمع وللمستوى الحضاري لهذا المجتمع . إن الحاجات ذات طابع موضوعي وبهذا الجانب فهي تختلف عن الرغبة البسيطة التي تعبر عنها أمنية معينة أو رغبة لا تعكس مباشرة ضرورة . ويظهر هذا الطابع الموضوعي، في حالة الحاجات الجماعية التي لا يمكن إشباعها إلا عن طريق العمل الجماعي، مثل الحاجة للأمن والحاجة للصحة والحاجة للتعليم. بالمقابل فإن الحاجات الفردية الساعية نحو الإشباع هي أقل وضوحاً، وإن طبيعتها الاجتماعية تظهر تحت شكل فردي .

كما يمكن تصنيف الحاجات حسب وسيلة إشباعها إلى نوعين:

- الحاجات الأساسية : وهي الحاجات الضرورية والحيوية (غذاء، ملابس، سكن ... الخ) .
- الحاجات الثانوية : وهي الحاجات المتعلقة بشكل نمط الحياة السائد (مجوهرات، عطور نادرة، لوحات فنية، لهو ... الخ) .

ويمكن القول: إن هذا التصنيف للحاجات ذو طابع سكوني وذاتي، أي غير موضوعي . فتقييم الحاجات على أساس كونها أساسية أو كمالية يتغير من شخص لآخر ومن زمن لآخر. فما هو أساسي بالنسبة لفلان من الناس قد يكون كمالياً بالنسبة لآخر. وما هو كمالياً في فترة زمنية معينة قد يغدو في فترة زمنية لاحقة أساسياً . إن الحاجات تتغير وتتجدد و تنمو بشكل مستمر، وما يحدد ذلك بشكل أساسي هو درجة تطور المستوى الحضاري للمجتمع، فالحاجة إلى التنقل مثلاً تغيرت عبر الزمن من استخدام العربة إلى السيارة إلى القطار إلى الطائرة .

ويجب الإشارة إلى أنه ليست الحاجات كلها تدخل في دراسة علم الاقتصاد ، فعلم الاقتصاد يهتم بشكل أساسي بالحاجات التي يمكن إشباعها عن طريق السلع الاقتصادية التي تتطلب موارد نادرة من أجل إنتاجها، وبالتالي دفع شيء معين من أجل الحصول عليها ، أما الحاجات التي يمكن إشباعها بسلع لا حاجة لإنتاجها أو لبذل أي مجهود من أجل الحصول عليها لأنها متوافرة بحرية (الهواء - نور الشمس - الماء في الطبيعة)



والتي تسمى "بالموارد الحرة" فإنها تخرج عن نطاق الدراسة الاقتصادية وذلك على الرغم من أهميتها في الحياة الاقتصادية علما أن هذه "الموارد الحرة" قد تتحول إلى سلع اقتصادية في حال بذلت جهود في سبيل الحصول عليها ودفعت أموال لاستعمالها ..

3-الموارد الاقتصادية أو عوامل الإنتاج

لقد رأينا سابقا أن النشاط الاقتصادي للإنسان يهدف إلى إشباع حاجاته ويتوصل الإنسان إلى هذا الإشباع عن طريق مختلف المنتجات من السلع والخدمات القابلة لإشباع هذه الحاجات .

لكن الإنسان لا يمكنه الحصول على هذه المنتجات من السلع والخدمات إلا باستخدام موارد مختلفة قادرة على إنتاج هذه السلع مثل العمل و الأرض بالإضافة إلى وسائل سبق للإنسان أن صنعها لتساعده في عملية إنتاج هذه الموارد. ودرج الاقتصاديون على تصنيفها في ثلاثة أنواع :

* الموارد الطبيعية :

وهي تشكل كل ما تحويه الطبيعة سواء تحت الأرض أم في جوفها أم على سطحها، من مثل المناجم والأراضي الزراعية و الغابات ...،الخ والتي من الممكن استعماله في إنتاج السلع.

* الموارد البشرية:

وهي القدرات الإنسانية الجسدية والفكرية المتوفرة في المجتمع ويمكن استعمالها في عملية الإنتاج .

*الموارد المنتجة (المصنوعة): وهي كل السلع الرأسمالية التي قام الإنسان بخلقها وصنعها.

ويطلق الاقتصاديون عادة على هذه الموارد الاقتصادية اسم "عناصر الإنتاج أو عوامل الإنتاج"، لكن ما يجب ملاحظته في هذا السياق هو أن الموارد الاقتصادية قد تظل معطلة وغير مستغلة في الإنتاج ، وقد يجري تكيف واستخدامها هذه الموارد في الإنتاج ، وفي هذه الحالة، أي حالة استخدام الموارد الاقتصادية ومساهمتها بشكل فعلي في عملية الإنتاج تصبح الموارد الاقتصادية "عوامل إنتاج". إذا فالموارد الاقتصادية لا

تتحول إلى عوامل إنتاج إلا إذا جرى تكييفها للإسهام في العمليات الإنتاجية ، فقد تظل الأرض بوراً أو غير مستصلحة فلا تكون في هذه الحالة من عوامل الإنتاج ولو أنها تعتبر من الموارد الاقتصادية ، لكنه إذا جرى استصلاحها ووضعها موضع الاستعمال فإنها تصبح عاملاً من عوامل الإنتاج. على ضوء ذلك يمكن تعريف عوامل الإنتاج بأنها " كل ما يسهم بشكل فعلي من الموارد الاقتصادية في عملية الإنتاج ويؤدي إلى صنع السلع والخدمات " . أما الموارد الاقتصادية فيمكن تعريفها بأنها " كل شيء و كل جهد يمكن استعماله في العملية الإنتاجية من أجل خلق السلع و الخدمات .

إن الموارد الاقتصادية لا توجد عادة في حالة تجعلها صالحة لإشباع حاجات الإنسان مباشرة، بل لابد لذلك من تدخل الجهد الإنساني لتحويلها إلى ما يصلح لإشباع الحاجات ، وهذا ما نطلق عليه " الإنتاج " أي العملية الموجهة لإجراء التعديلات على الموارد التي من شأنها أن تؤدي إلى ظهور السلع والخدمات سواء كانت إنتاجية أم استهلاكية . فالإنتاج يتحقق إذاً عن طريق استخدام عناصر معينة لابد منها لصنع السلع ، وهذه هي عوامل الإنتاج ويلزم بالإضافة إلى هذا أن يتم الاستخدام على نحو يحقق التعاون فيما بينها في شكل عملية إنتاجية، وهذا هو التأليف ما بين عوامل الإنتاج.

وعوامل الإنتاج أو عناصر الإنتاج هي:

1 - الطبيعة (الأرض)

يقصد بالطبيعة بوصفها عاملاً من عوامل الإنتاج، الموارد و القوى كلها التي يجدها الإنسان من دون جهد من جانبه، أي هبات الطبيعة جميعها.

بعبارة أخرى تلك التي لم تتكون من عمل إنساني سابق ولا حاضر والتي تمكن الإنسان من إنتاج السلع و الخدمات التي يحتاجها لإشباع حاجاته من مثل الأرض والمناجم والغابات البكر و مصائد الأسماك وينابيع المياه وشلالات الماء ويجب الإشارة هنا إلى أن هناك بعض الموارد الطبيعية التي تساعد الإنسان في الإنتاج كأشعة الشمس أو الهواء أو المطر ... الخ.



وهذه الموارد لا تدخل في مفهوم الموارد الطبيعية كأحد عوامل الإنتاج إذ تعتبر من " الموارد الحرة " أي الموارد غير المحدودة كمياً التي لا تخضع لملكية أحد ولا يمكن السيطرة عليها، وبالتالي لا يمكن الاقتصاد في استعمالها . وبذلك فأن الموارد الطبيعية التي تعتبر من عوامل الإنتاج تتميز بالتالي :

- إن الموارد الطبيعية على خلاف عوامل الإنتاج الأخرى ذات عرض محدود. وإذا كان من الممكن اكتساب مساحات جديدة من الأرض عن طريق تجفيف البحيرات أو غزو البحار، فإن هذه المساحات هي من الضالّة بمكان إذا ما قورنت بالمساحة الكلية للأرض أو اليابسة، مما يمكن معه القول بان المساحة الكلية من الأرض المتاحة للإنسان ثابتة في كميتها ، وإن كانت المساحة الكلية المستغلة من الأرض فعلاً إنما تختلف بطبيعة الحال من زمن إلى آخر . كذلك فإن المساحة الفعالة من الأرض ، أي المساحة التي تقاس على أساس الطاقة الإنتاجية، إنما تختلف بحسب درجة الكفاءة التي تستغل فيها مساحة معينة من الأرض في عملية الإنتاج.

إن ميزة ثبات عرض الموارد الطبيعية هي التي جعلت قانون النسب المتغيرة أو الغلة المتناقصة يصاغ أول الأمر بالتطبيق على الأرض .

وعلى الرغم من ثبات عرض الموارد الطبيعية إلا أن توافرها وزيادتها يتوقف على اكتشاف الإنسان لها، وقدرته على استخدامها ، ويعني ذلك أن التقدم العلمي والتكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الثروات الطبيعية وذلك عن طريق الاكتشافات.

- إن الموارد الطبيعية لا تحمّل المجتمع أي نفقة إنتاج ، وذلك على خلاف العوامل الإنتاجية الأخرى . فالأرض وغيرها من الموارد الطبيعية هي منحة من الخالق ولم يضطر أحد أبداً لإنفاق أية أموال لإيجادها أو لخلقها . وبطبيعة الحال فإن الفرد الذي يريد استغلال الأرض يتعين عليه أن يدفع مقابلاً لذلك إلى مالكها مما يعتبر نفقة بالنسبة إليه ، لكن هذا إنما يعد من وجهة نظر المجتمع مجرد تحويل للدخول يتم ما بين الأفراد وبعضهم ، وأما المجتمع بوصفه كلاً فإنه لا يتحمل أي نفقة في سبيل هذا الاستغلال للأرض . ويترتب على ذلك أن يكون من المفيد اقتصادياً دائماً أن تستخدم الموارد الطبيعية في عملية الإنتاج مهما كان عائدها قليلاً وذلك لأنها لا تكلف المجتمع شيئاً .



2 - العمل : العمل هو الجهد البشري العضلي أو الفكري ، وهو العنصر الإنتاجي الرئيس . ومن المؤكد أنه لا يمكن أن يتم أي إنتاج من دون عنصر العمل . وأكثر من هذا فان المدرسة الماركسية تعتبر العمل الإنساني العامل الوحيد للإنتاج لأن كلا من رأس المال والأرض يتفرع عن العمل .

ف رأس المال بحسب هذه المدرسة هو عمل قديم يتجسد في الآلات والأدوات الإنتاجية وغيرها . كما أن الأرض لا يمكن أن تؤدي أي وظيفة إنتاجية إن لم تحور وتكيف لذلك بوساطة عمل الإنسان ، أما التنظيم فهو نوع خاص من أنواع العمل . والعمل يشير إلى مجموعة الأفراد القادرين على العمل بجميع المواصفات والمؤهلات التي تؤثر في نشاطهم الإنتاجي . ويدخل في هذه المؤهلات بصورة خاصة مستوى الخبرة المهنية والفنية ودرجة التحصيل العلمي ونوعية الإدارة ومستوى الأمية والتركيب العمري والتوزيع على النشاطات الاقتصادية ... الخ . ومن الواضح أن عدد العمال لا يشكل إلا عنصراً واحداً من عناصر أدائهم . لهذا فإن إنفاق الأموال على التعليم و التدريب ومحو الأمية ينمي العوامل الإنتاجية ويزيد في أدائها ، فكلما تحسنت نوعية العمال زادت إنتاجية العامل ، ولو أن إنتاجية العامل تعتمد اعتماداً كبيراً ليس على نوعية العامل من حيث مهاراته ومؤهلاته وقدراته فحسب وإنما على عوامل عدة يأتي في مقدمتها نوع الآلات والأدوات التي تستخدم في العملية الإنتاجية بالإضافة إلى عامل التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الذي يلعب دوراً حاسماً في تطور المجتمعات المعاصرة .

3 - رأس المال : يمثل رأس المال رصيد البلد من المصانع و المنشآت والآلات والطرق والسدود والجسور الخ . ويجري تطوير رأس المال عن طريق اقتناء التقنيات الحديثة و الآلات المتطورة وعن طريق استغلال المتاح من رأس المال استغلالاً كاملاً . ويمكن التمييز بين عدد من المعاني لرأس المال :

***رأس المال العيني :** وهو كل مادة أو أداة تستعمل في عملية الإنتاج ونطلق عليها اسم "السلع الإنتاجية " من مثل العدد والآلات والمنشآت والنفط والفحم والمواد الأولية، والسلع نصف المصنعة.... الخ .

ويقسم رأس المال العيني قسمين متميزين : رأس المال الثابت، ورأس المال

المتغير . فرأس المال الثابت يضم السلع الإنتاجية كلها التي تستعمل أكثر من مرة في العملية الإنتاجية من دون أن يطرأ عليها أي تغيير في بنيتها 0
 مثال ذلك الآلات والمباني والمنشآت والمعدات المختلفة. أما رأس المال المتغير فيتكون من السلع الإنتاجية التي لا تستعمل إلا مرة واحدة في الإنتاج ويتغير شكلها من خلال هذا الاستعمال وتتحول إلى سلعة منتجة جديدة لها شكل مغاير للشكل الأصلي ولها قيمة مختلفة عن القيمة السابقة . مثال ذلك المواد الأولية و المحروقات و السلع نصف المصنعة...الخ

*رأس المال النقدي : يظهر رأس المال النقدي على شكل نقود وأسهم وسندات ورأس المال بهذا المفهوم النقدي لا يعتبر عاملاً من عوامل الإنتاج إلا إذا استخدم في بناء المصانع وتجهيزها بالآلات والمعدات المختلفة . ذلك أن النقود والأسهم والسندات ليست أداة من أدوات الإنتاج وإنما تخوّل صاحبها إمكانية الحصول على أدوات الإنتاج المختلفة أي على رأس المال العيني.

وتعتبر عملية تكوين رأس المال من أكثر المسائل أهمية في الدراسات الاقتصادية ، ويقصد بتكوين رأس المال إنفاق الأموال (أو استثمارها) في شراء السلع الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة حجم رأس المال . ويتم هذا عن طريق ادخار جزء معين من الدخل في المجتمع، واستخدام هذه المدخرات في الاستثمار في هذا المجال الإنتاجي أو ذلك . أي أن الاستثمار هو الذي يؤدي إلى تكوين رأس المال .

4 - التنظيم (الاستحداث) :

إن عوامل إنتاج الثلاثة السابقة (الأرض ، العمل ، رأس المال) لا يمكن أن تجتمع من لقاء نفسها مع بعضها وأن تمتزج في شكل علاقة محددة بهدف إنتاج سلعة أو خدمة معينة ، بل لابد من أن يتم هذا الجمع عن طريق شخص ما يتولى القيام بهذه المهمة وذلك حتى يمكن تحقيق الغاية النهائية من وجود هذه العوامل تحت تصرف الإنسان، وهي الإنتاج بهدف إشباع الحاجات المتعددة للإنسان . ويطلق على هذا الشخص في علم الاقتصاد اسم " المنظم " وعلى المهمة الإنتاجية التي يقوم فيها اسم " التنظيم " .

"فالتنظيم" بوصفه عاملاً من عوامل الإنتاج يتمثل في الجهد الإنساني الذي يقوم بجمع عوامل الإنتاج الأخرى والتنسيق بينها وفق نسب معينة بهدف الحصول على أقصى النتائج الممكنة التي غالباً ما تتمثل في الحصول على أكبر ربح ممكن .

"والمنظم" إذاً هو الشخص (أو مجموعة الأشخاص) الذي يؤلف بين عوامل الإنتاج من عمل وأرض ورأس مال في شكل علاقة منظمة هي عبارة عن عملية إنتاجية محددة ، والذي يقرر الكمية التي ستستخدم من كل عامل منها والطريقة التي سيستخدم فيها في هذه العملية ، والذي يقرر كذلك كمية المنتجات وأنواعها التي ستستخدم هذه العوامل من أجل إنتاجها ، والذي يتحمل أخيراً مخاطر عملية الإنتاج هذه.

ويلاحظ أن المجهود الذي يبذله المنظم هو مجهود ذهني ويمكن إدخاله في نطاق مفهوم العمل. فالمنظم ليس إلا عاملاً يقدم للعملية الإنتاجية خدمة شخصية تتجسد في كمية العمل الذهني المبذول . وفي حين أن العامل العادي يتقاضى مقابل الذي يبذله في العملية الإنتاجية أجراً محدداً فإن المنظم يتقاضى لقاء عمله ربحاً غير محدد مسبقاً . وتتوقف كمية الربح التي يحصل عليها المنظم على حسن التنظيم والإدارة للمشروع وعلى حجم المشروع والعلاقة بين الإيراد الحاصل من بيع المنتجات والتكاليف التي يتحملها المشروع .

ونتيجة لتضافر هذه الأربعة عوامل معاً نحصل على السلع و الخدمات التي إذا طرحنا من قيمتها قيمة مستلزمات الإنتاج فإننا نحصل على قيمة الناتج وتوزع قيمة الناتج على هذه العوامل مقابل مساهمتها واشتراكها بالإنتاج بوصفها عوائد . فالأرض تحصل على عائدها الإيجار (الربح) ، والعمل الأجر ، ورأس المال الفائدة ، و التنظيم يحصل على عائده الربح الطبيعي، ويطلق على مجموع هذه العوائد اسم " كلفة عوامل الإنتاج "

-سمات الموارد الاقتصادية (عوامل الإنتاج)

تتصف عوامل الإنتاج كلها بسمات عدة من أهمها :

-إنها محدودة كمياً، وذلك على العكس تماماً من الحاجات. وهي لا تكفي لإنتاج جميع المنتجات التي يحتاجها جميع أفراد المجتمع ، ولهذا تعتبر نادرة نسبياً أي بالنسبة إلى الحاجات التي يمكنها أن تسهم في إشباعها. ولو لم تكن هذه الموارد نادرة بالنسبة إلى



الحاجات لما كان لتعدد الحاجات أي معنى اقتصادي ، كذلك لو لم تكن الحاجات الإنسانية متعددة وغير محدودة لما كان لندرة الموارد بدورها أي أهمية اقتصادية .
ويترتب على هذه الندرة النسبية للموارد عدم إمكانية إشباع الحاجات الإنسانية جميعها منها وبالتالي حتمية اختيار أنواع الحاجات التي ستستخدم الموارد المتاحة لإشباعها وكذلك مدى أو درجة هذا الإشباع مما يعني التضحية بإشباع الأخرى غير المختارة جميعها. كذلك يترتب على هذه الندرة في الموارد وجوب الاقتصاد في استعمالها ، ومن هنا كان وصفها بالاقتصادية تمييزاً لها عن الموارد غير المحدودة الكمية (الموارد الحرّة) .

-إنها قابلة للاستخدام في مجالات مختلفة ، فالعمل قادر على إنتاج منتجات لا حصر لها والأرض يمكنها أن تنتج العديد من المحاصيل الزراعية وأن تقام عليها شتى أنواع المباني وهكذا بالنسبة إلى باقي الموارد . ولهذا فإنه يتحتم اختيار ذلك المجال المحدد من مجالات الاستخدام الذي يوجه إليه كل مورد من الموارد الاقتصادية وكذلك تحديد حجم هذا الاستخدام، أي اختيار أنواع المنتجات وكمياتها التي ستخصص هذه الموارد لإنتاجها .
-قابليتها عادة ، وفي حدود معينة ، للإحلال محل بعضها في عملية إنتاج المنتجات فمن الممكن في كثير من الحالات إحلال العمل محل الآلات أو العكس 0
و من الضروري إذاً أن يتم اختيار تلك النسب التي تستخدم الموارد الاقتصادية وفقاً لها في إنتاج منتج معين .

-التخصص والتبادل :

إذا كان التخصص يؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية ، فإنه يتطلب من ناحية أخرى ظهور التبادل. فإذا كان فرد (أو دولة) يتخصص في إنتاج سلعة فإنه لا بد أن يقوم بتبادل هذه السلعة مع غيره لكي يحصل على السلع اللازمة له، مقابل التنازل عن جزء من إنتاج السلعة التي قام بإنتاجها. ولذلك فإن التخصص يؤدي بالضرورة إلى ظهور التبادل. وإذا كان التخصص يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وكان التبادل يسمح بتوزيع هذا الإنتاج المتزايد على الأفراد حسب حاجاتهم، فإن التبادل يؤدي إلى زيادة المنفعة. فكيف يؤدي التبادل إلى زيادة المنفعة؟ للإجابة عن ذلك يكون من خلال الإحاطة بما يعرف بمبدأ

التكاليف أو المزايا المطلقة ومبدأ التكاليف والمزايا النسبية، والتي تساعدنا في فهم دور التخصص والتبادل سواء على مستوى العلاقات الداخلية أم على مستوى العلاقات الدولية.
-مبدأ التكاليف أو المزايا المطلقة:

بما أن التخصص يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية كما رأينا سابقاً فإن هذا يجعل كل فرد (أو دولة) متخصصاً في إنتاج سلعة معينة، قادراً على إنتاجها بتكاليف أقل. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة عامة في الإنتاج الكلي ومن ثم يؤدي إلى تحسين أوضاع الجميع بعد توزيع هذا الإنتاج المتزايد على جميع الأطراف عن طريق التبادل.

مثال: ليكن لدينا مزارعان متساويان في المهارة والكفاءة وهما أحمد وصالح ولكل منهما أرض مساحتها عشرة هكتارات. ويعمل كل منهما في أرضه بشكل متكافئ من حيث الوقت والجهد إلا أن الأرضيين مختلفتان من حيث الخصوبة والجودة .

لنفترض أن كلا منهما سوف ينتج في أرضه حاجاته من القمح ومن الذرة، فخصص كل منهما ثلث أرضه لزراعة القمح والباقي لزراعة الذرة، فكانت النتائج كما في الجدول رقم (2)

جدول رقم (2)

إنتاج القمح والذرة في كل من الأرضيين

المزارع	قمح		ذرة	
	نسبة المساحة	الإنتاج بالأكياس	نسبة المساحة	الإنتاج بالأكياس
أحمد	1/3	60	2/3	20
صالح	1/3	40	2/3	40
المجموع		100		60



من الجدول رقم (2) يتبين لنا أن أرض أحمد هي الأفضل لإنتاج القمح، بينما أرض صالح هي أفضل لإنتاج الذرة، ومجموع ما يحصلان عليه سوية هو /100/ كيساً من القمح، و/60/ كيساً من الذرة.

فلو فرضنا أن هذين المزارعين قرّرا التخصص في الإنتاج وفقاً لما هو أصلح لكل أرض، فسوف يختص أحمد بإنتاج القمح وصالح بإنتاج الذرة وسوف تكون النتائج كما في الجدول رقم (3):

جدول رقم (3)

إنتاج القمح والذرة على أساس التخصص

المزارع	قمح		ذرة	
	نسبة المساحة	الإنتاج بالأكياس	نسبة المساحة	الإنتاج بالأكياس
أحمد	100%	180	-	-
صالح	-	-	100%	60
المجموع		180		60

ومن مقارنة النتائج في الجدول رقم (3) مع نتائج الجدول رقم (2) نجد أن مجموع ما يحصل عليه المزارعان بعد التخصص هو /180/ كيساً من القمح و /60/ كيساً من الذرة، وهو يفوق ما يحصلان عليه من دون تخصص بمقدار /80/ كيساً من القمح، فإذا فرضنا أن أحمد وصالح يقبلان مبادلة كل كيس من الذرة بأربعة أكياس من القمح وأن أحمد يحتاج لعشرين كيساً من الذرة فهو يدفع لصالح /80/ كيساً من القمح ويأخذ بدلاً منها /20/ كيساً من الذرة، وبعد هذا التبادل يكون الوضع الجديد لهذين المزارعين كما هو الجدول رقم (4)

جدول رقم (4)

توزيع القمح والذرة بين أحمد وصالح بعد إجراء التبادل

المزارع	القمح	الذرة
أحمد	100	20

40	80	صالح
60	180	المجموع

من مقارنة الجدول رقم (4) مع الجدول رقم (2) نجد أنه نتيجة للتخصص والتبادل قد أصبحت حال كل من المزارعين بوضع أفضل مما كانت عليه قبل التخصص، فقد حصل كل منهما على المقدار نفسه من الذرة كما حصل كل منهما على مقدار أكبر من القمح، ومن هذا المثال يتبين لنا أن التخصص قد أدى إلى نتائج أكبر وأفضل، إذ استطعنا أن نحصل على كميات أكثر من الإنتاج بنفس الموارد (الأرض و الجهد نفساهما).

وتبدو أهمية هذا المبدأ في مجال العلاقات الدولية، إذ إنه يفسر التخصص الدولي وقيام التبادل الدولي على أساس اختلاف ظروف الإنتاج بين الدول، حيث تتمتع بعض الدول بمزايا مطلقة تجعل إنتاج السلعة فيها أقل تكلفة، هذا فضلاً على أن التخصص نفسه يؤدي إلى زيادة الإنتاجية أي تخفيض التكاليف.

-مبدأ التكاليف أو المزايا النسبية:

ويعني أنه حتى في الحالات التي يوجد فيها تفوق مطلق لأحد المزارعين (وبالقياس لإحدى الدولتين) في إنتاج سلعتين فمع ذلك يكون من صالحه التخصص في إنتاج سلعة واحدة وترك المزارع الأخر يتخصص في إنتاج السلعة الأخرى ثم يتبادل الشخصان فيما ينتجانه. وسيحقق الطرفان كسباً من ذلك التخصص ومن التبادل المترتب عليه.

مثال: في التحليل السابق لمثالنا عن الفوائد المطلقة للتخصص فرضنا أن جودة الأرضيين مختلفة، وأن أرض أحمد أفضل لإنتاج القمح وأرض صالح أفضل لإنتاج الذرة، غير أن فوائد التخصص ستظل قائمة، ولو كانت إحدى الأرضيين أفضل من الأخرى سواء لإنتاج القمح أم لإنتاج الذرة. وليكن لدينا الجدول رقم (5) الذي يصور لنا إنتاجية الأرضيين من كل من القمح والذرة في هذه الحالة الجديدة.

جدول رقم (5)

إنتاج القمح والذرة في كل من أرض أحمد وصالح مع افتراض أن أرض أحمد هي أفضل لإنتاج النوعين

المزارع	قمح		ذرة	
	نسبة الإنتاج بالمساحة	الإنتاج بالأكياس	نسبة الإنتاج بالمساحة	الإنتاج بالأكياس
أحمد	1/3	60	2/3	40
صالح	1/3	40	2/3	20
المجموع		100		60

في هذه الحالة من عدم التخصص يحصل المزارعان معاً على /100/ كيس من القمح و/60/ كيساً من الذرة، غير أنه من الأكثر فائدة لكل منهما أن يتخصص كل واحد بإنتاج نوع فقط، ولنبرهن على ذلك، نفرض أن أحمد تخصص بإنتاج الذرة وصالح بإنتاج القمح، فماذا تكون النتائج؟ إن الجدول رقم (6) يصور لنا الوضع الجديد بعد التخصص.

جدول رقم (6)

إنتاج القمح والذرة بعد التخصص مع افتراض أن أرض أحمد أفضل لإنتاج النوعين

المزارع	قمح		ذرة	
	نسبة الإنتاج بالمساحة	الإنتاج بالأكياس	نسبة الإنتاج بالمساحة	الإنتاج بالأكياس
أحمد	-	-	100%	60
صالح	100%	120	-	-
المجموع		120		60

من الجدول رقم (6) نجد أنه وإن كانت أرض أحمد أفضل لإنتاج النوعين من الحبوب فإن التخصص يقود إلى وضع أفضل، فقد بلغ إنتاج المزارعين معاً بعد التخصص /120/ كيساً من القمح و/60/ كيساً من الذرة أي أنهما حصلا على المقدار نفسه من الذرة مع زيادة عشرين كيساً من القمح عما كانت عليه الحال قبل التخصص.



ويطلق على فوائد التخصص هذه أسم (المزايا النسبية)، ذلك أنه على الرغم من أن أرض أحمد هي أفضل لإنتاج القمح أو الذرة فإن هناك فائدة نسبية في التخصص في نوع واحد بدلاً من إنتاج النوعين.

-حدا التجارة والتبادل:

إن وجود التخصص غير ممكن إذا لم يكن هناك تبادل بين المنتجين المتخصصين، فكيف يتم هذا التبادل؟.....

لنأخذ المثال الوارد في الجدول رقم (6) ولنحسب الحديد للذين يمكن أن يتم التبادل بينهما.

إذا قارنا الجدول رقم (5) الذي يدل على ما كان يقوم به كل من أحمد وصالح قبل التخصص لوجدنا أن أحمد بحاجة إلى /40/ كيساً من الذرة و/60/ كيساً من القمح، وبعد التخصص أصبح لدى أحمد /60/ كيساً من الذرة ولا شيء من القمح، فهو لديه فائض من الذرة قدره /20/ كيساً وهو بحاجة إلى /60/ كيساً على الأقل من القمح .

أما صالح فقبل التخصص كان لديه /40/ كيساً من القمح و/20/ كيساً من الذرة، وبعد التخصص أصبح لديه /120/ كيساً من القمح ولا شيء من الذرة، فهو الآن يملك فائضاً قدره /80/ كيساً من القمح ويحتاج إلى /20/ كيساً من الذرة، فكيف سيجري التبادل بينهما وما هما حدا التجارة في هذه الحال؟

إن أحمد لديه فائض من الذرة يتألف من /20/ كيساً ويريد أن يبادل عليه بالقمح ، إلا أنه ليس على استعداد لأن يبادل هذا الفائض بأقل من /60/ كيساً من القمح أو كل كيس ذرة بثلاثة أكياس قمح لأنه إذا قلّ سعر التبادل عن ذلك عاد أحمد عن التخصص وقام بإنتاج القمح بنفسه حيث يستطيع أن يحصل على ثلاثة أكياس من القمح لقاء استغناؤه عن الحصول على كيس واحد من الذرة، فالحد الأول للتبادل في هذه الحالة هو ثلاثة أكياس قمح لكل كيس ذرة، أما صالح فهو بحاجة إلى الذرة ولديه فائض من القمح وعليه أن يدفع القمح إلى أحمد ليحصل منه على الذرة، إلا أنه غير مستعد لإجراء التبادل إذا طلب أحمد أكثر من أربعة أكياس قمح لقاء كيس من الذرة، حيث في هذه الحالة يكون من الأكثر فائدة لصالح أن يكف عن إنتاج جزء من القمح وينتج بدلاً منه الذرة، وحيث لا



يتوجب عليه من أجل إنتاج كيس من الذرة أن يكف عن إنتاج أكثر من أربعة أكياس من القمح، وهذا هو الحد الثاني للتجارة.

أي أن أحمد لا يقبل لمبادلة كيس الذرة أن يأخذ أقل من ثلاثة أكياس من القمح، كما أن صالح لا يقبل لمبادلة كيس من الذرة أن يدفع أكثر من أربعة أكياس من القمح. فإذا فرضنا أن لهما المستوى نفسه من الثقافة والذكاء والإطلاع والمعرفة لذلك لا بد من حصول نوع من المساومة بينهما للاتفاق وللوصول إلى سعر يرضي الطرفين ويجب أن يكون هذا السعر واقعاً بين حدّي التجارة ولنفرض أنهما اتفقا على تبادل كل كيس من الذرة بـ (3.5) كيس من القمح وعليه تصبح حالتها بعد التخصص والتبادل كما في الجدول رقم (7):

جدول رقم (7)

توزيع القمح والذرة بعد التخصص والتبادل

المزارع	القمح	الذرة
أحمد	70	40
صالح	50	20
المجموع	120	60

ومن مقارنة الجدول رقم (7) مع الجدول رقم (5) نجد أن كلاً من المزارعين قد حصل على الكمية التي كان يحصل عليها سابقاً من الذرة، كما حصل كل منهما على مقدار أكبر من القمح حيث ازداد نصيب كل منهما بمقدار (10) أكياس عن حالتها قبل التخصص.

إن التخصص يساير التقدم الفني ويقويه، فعندما يتخصص أحد في زراعة القمح سوف يتقن هذا العمل وسوف يكتشف أساليب أفضل لإنتاج القمح وتحسينه، أما إذا استمر على إنتاج أنواع عدة فسوف يوزع جهوده على هذه الأنواع ولنسوف يكتفي بالأساليب



الموجودة ويقنع بما يحصل منها. فالتخصص يقود إلى التقدم الفني، و كلما حصل التقدم الفني فهو يتطلب تخصصاً أكثر من السابق وهكذا ...